

Distr.: General
31 December 2004
Arabic
Original: English



التقرير السادس عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وطلب إلي إطلاعها بانتظام على التطورات التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل هذا التقرير التطورات السياسية والعسكرية التي وقعت منذ تقرير المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/650) ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - على الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ جدول الأعمال الانتقالي وبقاء العلاقة بين عناصر الحكومة الانتقالية مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زالت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية متقلبة للغاية ومدعاة للقلق الشديد.

٣ - وبخصوص الحكومة الانتقالية، أدت أزمة بوكافو المندلعة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ومجزرة غاتومبا التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس إلى اشتداد الخلافات بين عناصر الحكومة، مما أدى إلى تعليق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مشاركته مؤقتاً في العملية الانتقالية في ٢٣ آب/أغسطس. وبعد التعرض لضغوط متواصلة، من جهات من بينها شركاء دوليون، انضم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مجدداً إلى العملية الانتقالية في ١ أيلول/سبتمبر والتزمت الحكومة الانتقالية بإعداد خريطة طريق جديدة تكفل تنفيذ الاتفاق العام الشامل على الوجه الصحيح. واعتمد مجلس الوزراء خريطة الطريق وهي تُستعرض شهرياً. غير أن وتيرة التقدم ما زالت بطيئة. وفي هذا الصدد، يلاقي اتخاذ

قرارات بتعيين كبار الموظفين صعوبات، لا سيما فيما يتعلق بمواصلة بسط السلطة المدنية للدولة، وشركات القطاع العام، والسلك الدبلوماسي والخدمات الأمنية المتخصصة.

٤ - وبخصوص جدول الأعمال التشريعي الانتقالي، أعد مجلس الشيوخ مشروعاً أول للدستور، ينص على إقامة دولة موحدة تخول سلطات واسعة للمقاطعات. غير أنه لم توضح بعد مسائل أخرى مثل ميزان القوى بين الرئيس ورئيس الوزراء، والنظام الانتخابي والسن الدنيا المشتركة لتولي منصب الرئاسة. وقد صدرت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر القوانين المتعلقة بالجنسية والدفاع والقوات المسلحة. واعتمد القانون المتعلق بتسجيل الناخبين، لكنه لم يصدر بعد، ولا يزال قانونا العفو واللامركزية والقانون الانتخابي موضوع نقاش في البرلمان.

٥ - وبخصوص الانتخابات، يطرح تحديان رئيسيان أمام التقييد بموعد حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أولهما الجوانب السوقية للانتخابات، بالنظر إلى حجم البلد والافتقار إلى الهياكل الأساسية. وثانيهما ذو صلة بالتأخيرات الكبيرة في اعتماد التشريعات الجوهرية. ولم تقم اللجنة الانتخابية المستقلة بعد بإعداد جدول زمني تنفيذي واقعي، أو إبلاغ الجمهور بالمواعيد المتوقعة للتسجيل والاقتراع، ولكنها أشارت إلى اعتزامها الشروع في حملة توعية لإعداد الناخبين البالغ عددهم حوالي ٢٨ مليون شخص.

٦ - وأعدت اللجنة الانتخابية المستقلة، بمساعدة من البعثة، ميزانية انتخابية مجموعها ٢٨٥ مليون دولار، منها مبلغ ١٦٧ مليون دولار تعهدت جهات مانحة بدفعه. وستقدم هذه الأموال من خلال صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئت لجنة توجيهية لإدارة هذا الصندوق الاستئماني، وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شُرع في تشغيل الصندوق بدفع هولندا مبلغ ٨,٨ ملايين دولار من المساعدة الانتخابية. وأنشأت اللجنة أيضاً ٨ من مكاتبها الـ ١١ في المقاطعات، وهي الآن بصدد إنشاء ٦٤ مكتبا للاتصال وتحديد مواقع لإنشاء ما يقدر بـ ٩٠٠٠ مركز لتسجيل الناخبين. وفتحت البعثة بدورها ١٠ من مكاتبها الانتخابية الميدانية الخمسة عشر.

٧ - والأمل كبير في أن تقوم البعثة بدور هام في الإمداد بمواد التسجيل والاقتراع وتوفير الأمن لها في جميع أنحاء البلد، ولم تدرج هذه التكاليف في الميزانية الانتخابية للجنة الانتخابية المستقلة. لذلك، تتخذ البعثة واللجنة حالياً خطوات لوضع خطة سوقية انتخابية واقعية من أجل تحديد المهام بوضوح والسعي للحصول على دعم المانحين لتنفيذها.

العلاقات الإقليمية

٨ - في أعقاب وساطة طويلة الأمد، وقّع وزيراً خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٢ أيلول/سبتمبر على اختصاصات آلية التحقق المشتركة، التي تتيح إطاراً للطرفين لمعالجة المسائل العابرة للحدود ذات الاهتمام المشترك، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي المتبقية في البلد. وتتألف آلية التحقق المشتركة من لجنة التحقق المشتركة، التي تعمل كهيئة لوضع السياسات العامة والاستعراض، وأفرقة مشتركة للتحقق تتكون من خبراء فنيين من الطرفين، ومن البعثة والاتحاد الأفريقي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد أول اجتماع للجنة التحقق المشتركة في كيغالي، وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد الطرفان رسمياً مفهوم العمليات لأفرقة التحقق المشتركة وأبلغا البعثة بأسماء ممثليهما في الأفرقة.

٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بالتوقيع بصورة مستقلة على اتفاق تم التوصل إليه بوساطة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأمن الإقليمي، وذلك بغية توطيد العلاقات الثلاثية وتعزيز الجهود الرامية لمنع مقاتلين أجانب من استخدام أراضي هذه الدول الثلاث. وبموجب الاتفاق، تعهدت الأطراف مجدداً بكفالة نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى أوطانها في غضون ١٢ شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق، وأنشأت لجنة ثلاثية مشتركة. وألغى الاجتماع الأول للجنة، الذي كان من المقرر عقده في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في كيغالي، بسبب غياب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠ - وفي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد في دار السلام اجتماع القمة الأول لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأعلن قادة ١١ دولة أفريقية، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، عزمهم جميعاً على تحقيق سلام وأمن مستدامين لدول وشعوب منطقة البحيرات الكبرى. ووضعت من أجل تحقيق هذا الهدف مبادئ توجيهية في مجالات السلام والأمن؛ والديمقراطية والحكم السديد؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والمسائل الإنسانية والمسائل الاجتماعية. ومن المقرر إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإعداد برامج محددة وآليات تنفيذ بغية ترجمة مبادئ دار السلام إلى إجراءات عملية. وستعتمد برامج العمل هذه في اجتماع قمة ثانٍ لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي من المقرر عقده في عام ٢٠٠٥.

ثالثاً - الحالة الأمنية

إيتوري

١١ - تحسنت الحالة الأمنية في إيتوري في وقت سابق من هذا العام، ولكنها تدهورت بشدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرض لواء إيتوري التابع للبعثة لحوالي ٤٠ حادث إطلاق نار مباشرة من ميليشيات مسلحة في مواقع شتى. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، هاجم ٣٠٠ من أفراد الميليشيات المسلحة، التي يعتقد أنها تنتمي إلى قوات المقاومة الوطنية بإيتوري، قرية لينغابو، فقتلوا ١٤ مدنيا وأحرقوا ما يزيد على ٩٠ منزلاً. وقد شرع المدعي العام لبونيا في إجراءات محاكمة بعض المعتدين وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية المساعدة للأهالي. وفي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر، انتزعت البعثة ندريلي وماهاغي من سيطرة ميليشيات القوات المسلحة للشعب الكونغولي، التي كانت تسيء معاملة الأهالي المدنيين وتمنع الأطفال من الانضمام إلى عملية نزع السلاح. وفي الأيام اللاحقة، سجل أكثر من ٨٠ مقاتلاً في برنامج نزع السلاح وتحسنت حالة حقوق الإنسان في المنطقة إلى حد كبير.

١٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، شرعت الحكومة الانتقالية بمساعدة من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في برنامج لنزع سلاح وإعادة إدماج ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ من أفراد الميليشيا المؤهلين في المجتمعات المحلية. غير أن تنفيذ البرنامج يتعرقل بسبب عزوف قادة الميليشيات، لا سيما قائدي اتحاد الوطنيين الكونغوليين والقوات المسلحة للشعب الكونغولي، عن السماح لجنودهم بإلقاء السلاح، وبسبب عدم وفاء الحكومة الانتقالية بتعهداتها بإدماج بعض قادة الميليشيات في الجيش الوطني. وفي هذا الصدد، لم يكن قد سجل في البرنامج في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، سوى ١ ٥٠٦ مقاتلين سابقين، منهم ٧٢٤ طفلاً و ١٦٩ طفلة.

١٣ - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، نشرت الحكومة الانتقالية في إيتوري ثلاث كتائب من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت قد تلقت التدريب بمساعدة من حكومة بلجيكا. وتساعد هذه الوحدات في توفير الأمن، في أماكن منها مراكز العبور الخاصة بنزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وواجهت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معوقات سوقية منذ نشرها، ولكن بدأت تصل إلى بونيا معدات ضرورية وهبتها بلجيكا، مما حسن القدرات العملية لهذه القوات. ولقي اللواء ترحيباً من الأهالي بوصفه رمزا لبسط سلطة الدولة.

كاتانغا وكاساي

١٤ - في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استولت جماعة من ستة رجال مسلحين ينتمون إلى ما يسمى الحركة الثورية لتحرير كاتانغا لفترة وجيزة على مدينة كيلوا الواقعة على بعد ٥٠ كلم من الحدود مع زامبيا، وأعلنوا نيّتهم السعي لنيل "استقلال كاتانغا". ونتج عن احتلال كيلوا تشريد سكانها، الذين أفادت الأنباء أنهم فروا خشية تعرضهم لأعمال انتقامية على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إحكام سيطرتها على المدينة. وأشار تحقيق أجرته البعثة إلى أنه خلال الهجوم والفترة التي أعقبته مباشرة، كانت عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن القتل العشوائي لما يزيد على ٧٠ شخصا. ولم ترد الحكومة الانتقالية حتى الآن على طلب البعثة فتح تحقيق مستقل وشفاف بشأن عمليات القتل.

١٥ - وفي الفترة ما بين ٢٠ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، اندلعت أعمال عنف في ميجي - مايي، عاصمة مقاطعة كاساي الشرقية، حينما هاجم عمال مناجم وعناصر أخرى من السكان عددا من أطفال الشوارع والبالغين ذوي الصلة بهم، متهمين إياهم بخلق جو من انعدام الأمن. وأسفرت أعمال العنف عن مقتل حوالي ١٨ من أطفال وشباب الشوارع. وأبرز تحقيق للبعثة بشأن هذه الأحداث تقاعس السلطات المحلية عن منع العنف وإتاحة برامج لحماية أطفال الشوارع.

مقاطعتا كيفو

١٦ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تفاقما خطيرا للتوترات بين الفصائل السياسية والعسكرية في مقاطعتي كيفو. ووردت تقارير عن حدوث اشتباكات منتظمة بين الماي ماي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما السابق، وكذلك بين هذا الأخير والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا سيما في ماسيسي وواليكالي وغونغو وروتشورو وما حولها. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، أدت محاولة اللاجئين البانيامولانج العودة من بوروندي إلى مظاهرات عنيفة واحتداد التوترات العرقية، لا سيما في أوفيرا وسهل روزيزي.

١٧ - وتدهورت الحالة الأمنية على طول الحدود مع رواندا في مقاطعتي كيفو تدهورا شديدا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، عندما ادعت رواندا أنها تعرضت إلى هجوم على يد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وادعت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن قوات رواندية موجودة في أراضيها. وفي اجتماع عقد مع بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كيغالي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد الرئيس كاغامي بأن القوات المسلحة الرواندية

السابقة/إنتراهموي قصفت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قريرتين روانديتين واقعتين على الحدود، على بعد ٢٥ كلم شمال شرق جيسيني. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المبعوث الخاص لرواندا في منطقة البحيرات الكبرى بعض السفارات في كيغالي بنية حكومته شن "هجوم حاسم" على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الأراضي الكونغولية. وأعقب هذه التهديدات ورود أنباء عن حشد قوات رواندية على حدود هذا البلد مع جمهورية الكونغو الديمقراطية واستفحال التوتر بين المنطقتين العسكريتين الثامنة (مقاطعة كيفو الشمالية) والعاشر (مقاطعة كيفو الجنوبية)، وكذلك بين المجتمعات المحلية في كلتا المقاطعتين.

١٨ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الحكومة الانتقالية شكوى رسمية إلى آلية التحقق المشتركة، مدعية وجود آلاف الجنود الروانديين في مقاطعتي كيفو منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، زار فريق تحقق مشترك منطقة تونغو للتحقق من وجود قوات رواندية. وبالرغم من أنه تعذر على الفريق تأكيد وجود تلك القوات، فقد علم من الأهالي بقيام القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي بأنشطة في المنطقة. وألغى تحقيق لفريق التحقق المشترك كان مقررًا أن يجري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بسبب شواغل أمنية أعرب عنها أعضاء الفريق الروانديون.

١٩ - واندلعت أعمال قتال مفاجئة بين عناصر كونغولية في مقاطعة كيفو الشمالية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر حينما احتكت وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مكونة أساسًا من محاربين منتمين إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير، أثناء إعادة انتشارها باتجاه الجنوب من ببني إلى غوما، بوحدات مكونة أساسًا من عناصر من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما السابق ناطقة باللغة الرواندية، وذلك في كانيابايونغا، وهي نقطة حدودية استراتيجية. وإذا كان من الصعب تحديد الجهة التي أشعلت فتيل القتال، فقد استطاعت البعثة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر التحقق من أن قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما السابق كانت مسيطرة على المدينة وبأن معظم سكانها قد لاذوا بالمناطق المجاورة. وتواصلت المناوشات بين الجماعات. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، سافر حاكم مقاطعة كيفو الشمالية، السيد سيروفولي، وقائد المنطقة العسكرية لكيفو الشمالية المعين حديثًا إلى كانيابايونغا وتمكنا من التوصل إلى اتفاق أولي لوقف إطلاق النار بين القادة المنشقين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما السابق والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وفي الأيام التي تلت الاشتباكات الأولى، اتخذت الحكومة الانتقالية عددا من الخطوات لتخفيف حدة التوتر، منها تعيين القائد الجديد للمنطقة العسكرية لكيفو الشمالية، والقيام في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بإرسال وفد للحكومة الانتقالية مكون من ٥١ عضواً، يمثل مختلف العناصر، للمساعدة في جهود الوساطة. وبقي هذا الفريق في غوما لمدة خمسة أيام، اجتمع خلالها مع كافة الجهات الفاعلة التي لها ضلع في الأزمة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، زارت غوما أيضاً اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، برفقة الممثل الخاص للأمين العام.

٢١ - وبذلت حكومة رواندا بدورها بعض الجهود المستقلة لتحسين العلاقات الثنائية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ وزير الخارجية، السيد موريجاندا، الأوساط الدبلوماسية في كيغالي بأن حكومته سوف تسحب "تهديدها" بإرسال قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ملاحظاً أنها ستضع ثقتها في المجتمع الدولي لمعالجة مسألة العناصر المتبقية من القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي في الأراضي الكونغولية، وهو أمر ما فتئت تؤكد أنه يهدد أمن رواندا.

٢٢ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عززت البعثة وجودها العسكري في منطقة لوييرو دعماً لوقف إطلاق النار وأنشأت منطقة أمنية يبلغ اتساعها ١٠ كيلومترات في منطقة كانيابايونغا/لوييرو لحماية المدنيين وكفالة الوصول من أجل توزيع المساعدة الإنسانية.

أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٢٣ - أُعيد حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ١١ محارب أجنبي مع معاليهم إلى بوروندي ورواندا وأوغندا. ورغم أن البعثة ما انفكت تجتمع بممثلين عن الجماعات المسلحة الأجنبية لإقناعها بتزع السلاح والعودة إلى بلدانها الأصلية، فقد انخفض معدل العودة إلى الوطن انخفاضاً كبيراً منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بسبب زيادة التوتر في مقاطعتي كيفو. وفي هذا الصدد، أعادت الحكومة الانتقالية تأكيد استعدادها لمعالجة المشكلة، وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلن المجلس الأعلى للدفاع استعداده لاستخدام القوة إذا لم يجد الإقناع نفعاً. وفي غضون ذلك، نُشرت ثلاثة ألوية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الجنوبية، منها وحدات جُلبت من أنحاء أخرى من الجمهورية، لتنفيذ عمليات نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادتها إلى بلدانها. واتفقت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء مراكز للعمليات المشتركة والشروع معا في التخطيط لدعم هذه العمليات.

٢٤ - وكان سير أولى هذه العمليات، التي نفذت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بالمنطقة الجاورة لوالونغو، قرب بوكافو، جيدا في الأيام الأولى بحيث مارست ضغطا كبيرا على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أن مشاكل في القيادة والسيطرة وثورات سوقية أدت حسب الأنباء الواردة، إلى قيام بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمحاولات للتواطؤ مع عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لذلك فإن قدرة القوات المسلحة للجمهورية على تنفيذ مثل هذه العمليات بانتظام ستظل غير مؤكدة إلى حين تزويدها بما يلزم من الدعم السوقي وغيره، بما في ذلك المرتبات. وتعمل البعثة حاليا مع الحكومة والجهات المانحة على معالجة هذه المشاكل.

٢٥ - ورغم عدم وضع جدول زمني دقيق حتى الآن، تعتزم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ موقف أكثر استباقية وحزما إزاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو موقف سيحظى بدعم البعثة. وبهذا الشأن، أعلنت الحكومة الانتقالية عن خطط لتدريب عدد يصل إلى أربعة ألوية ستنتشر في مقاطعتي كيفو على مدى الأشهر القادمة. وسيكون الغرض من هذه الإجراءات تهيئة ظروف أنسب من شأنها تمكين المحاربين من الرتب الدنيا ومعاليتهم من الانضمام طوعا إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج عن طريق تعطيل القيادة والسيطرة، والاتصالات والسوقيات التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

إصلاح قطاع الدفاع

٢٦ - يقدم عدد من الجهات المانحة الثنائية منها أنغولا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وفرنسا مساعدة فنية لإصلاح وإدماج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتفاق المبرم مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وبلجيكا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر في كينشاسا، بشأن طرائق تنفيذ مشروع مشترك بين بلجيكا وجنوب أفريقيا لتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، سيشكل خطوة هامة صوب مواءمة وتنسيق هذه الجهود. لكن رغم استعداد هذه البلدان لتوفير الخبرة الفنية في مجالي التخطيط والتدريب، لم يبادر أي شريك ثنائي حتى الآن إلى توفير التمويل اللازم للدعم المادي.

٢٧ - وفي هذا الصدد، لم يحرز أي تقدم يذكر في الإدماج والإصلاح العسكريين منذ تقديم تقرير الأخرى في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/650). ونتيجة لذلك، ما زالت هناك تسلسلات قيادية موازية، وتعاني الوحدات العسكرية من نقص في الموارد وليس بوسعها تنفيذ عمليات طويلة الأجل. وبالنظر إلى عدم تحقيق تقدم ملموس في إصلاح قطاع

الدفاع، لم تنفذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد، رغم إعطاء الانطلاقة لها رسمياً في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٨ - وفي إطار البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سينشأ ٢٥ مركزاً للتوجيه و ١٦ مركزاً مختلطاً لإدماج الجيش في أماكن مختلفة على نطاق البلد. ووضعت خطة للطوارئ ستفتتح بموجبها ستة مراكز إدماج و ١٢ مركزاً للتوجيه للسماح بإدماج ستة ألوية بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أي قبل إجراء الانتخابات. ولتنفيذ هذه الخطط وكفالة حسن سير عمل مراكز الإدماج الستة، قدم العديد من مقترحات الميزانية إلى الحكومة والجهات المانحة بمبلغ يصل مجموعه إلى ٢٩ مليون دولار. وعلى الرغم من عدم وجود جهات مانحة محتملة لتوفير المبلغ بالكامل، فقد أبدت هولندا استعدادها لسحب مبلغ ٥ ملايين دولار من البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يشرف عليه البنك الدولي، قصد بدء العملية. وإضافة إلى ذلك، تنظر جنوب أفريقيا في إمكانية تدريب وحدات هندسية لتصليح مراكز الإدماج.

رابعا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - في القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أيد مجلس الأمن المسار السياسي المتوقع في تقرير المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/650)، الذي أوصى بأن تركز ولاية البعثة على المسائل الرئيسية للتمكين من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥. غير أن المجلس أذن بأقل من نصف الزيادة المقترحة في قوام القوات، مما يطرح تحدياً كبيراً من حيث تنفيذ ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٨ من القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن الإصلاحات الضرورية لتحسين هياكل القيادة والسيطرة وإدارة المعلومات العسكرية داخل البعثة، وترشيد العنصر المدني وعنصر الشرطة في البعثة. وبناء على ذلك، قامت بعثة مشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة عمليات حفظ السلام ترأسها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام باستعراض تنفيذ الولاية، وقدمت عدداً من التوصيات، كما سيرض بالتفصيل أدناه.

المفهوم السياسي - العسكري

٣٠ - يتمثل الهدف العام للبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عقد انتخابات ذات مصداقية، يتحقق بعدها سلام دائم ومستدام. ولهذا الغرض، ستواصل البعثة دعم التنفيذ التام والعادل لاتفاق السلام وحشد وسائل التأثير اللازمة لتشجيع المتحاربين السابقين على قبول

خطة سياسية لما بعد المرحلة الانتقالية تتيح فرصاً للأمن والإصلاح الديمقراطي والحكم السديد. وستحقق هذه الأهداف من خلال نهجين متوازيين: (أ) ستسعى البعثة إلى إرساء الدعائم لتكون فترة ما بعد المرحلة الانتقالية مستقرة، وذلك عن طريق مساعدة الحكومة على صياغة التشريعات الأساسية وإجراء انتخابات ذات مصداقية؛ (ب) وستسعى البعثة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، إلى أن يكون لها تأثير ملموس عن طريق جمع وتحليل المعلومات بفعالية، مما يؤدي إلى إجراءات تحظى بموافقة دولية وتهدف إلى كف شر المخربين. وسيتوقف نجاح هذه النهج على العمل المتضافر بين البعثة والمجتمع الدولي ككل لتحقيق أهداف مشتركة.

٣١ - ودعماً للاستراتيجية السياسية للبعثة، يمكن لدور العنصر العسكري أن يتمحور حول أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي: (أ) الإسهام فعلاً في إحلال السلام بالبلد وتحسين الحالة الأمنية فيه بشكل عام (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدماج الجيش ونزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج)؛ (ب) وتقديم الدعم لتسوية الصراعات في المناطق المتقلبة سياسياً (إدارة الأزمات)؛ (ج) وتحسين الأمن على الحدود من خلال الآليات الإقليمية لبناء الثقة، مثل آلية التحقق المشتركة ومراقبة ورصد الحظر على الأسلحة بفعالية؛ (د) وجمع وتحليل المعلومات العسكرية وغيرها من المعلومات عن المخربين. وإضافة إلى ذلك، يمكن للبعثة أن تركز نشاطين آخرين لدعم هذه الاستراتيجية السياسية العسكرية، هما: (أ) جمع وتحليل المعلومات المتكاملة بكفاءة وفعالية عن طريق خلية التحليل المشتركة للبعثة؛ (ب) واستخدام نظام المعلومات العامة للبعثة من أجل نشر المعلومات الموضوعية والتعريف بأهداف البعثة ونجاحاتها الرئيسية.

٣٢ - وستواصل البعثة أيضاً الدعوة إلى ضرورة إصلاح مؤسسي طويل الأجل لقطاعي الأمن والعدالة، وهو أمر لا بد منه لإرساء دولة قائمة على سيادة القانون. وقبل إجراء الانتخابات، ستركز البعثة على إدماج الجيش ونزع سلاحه، وتقديم خدمات استشارية للشرطة، وإعداد برامج تدريبية يمكن تنفيذها عندما تصبح الحكومة الانتقالية على استعداد للمضي قدماً بهذا الشأن. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في تنسيق وتيسير الدعم الدولي اللازم لسد الاحتياجات الطويلة الأجل للمؤسسات سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مفهوم العمليات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٣ - يشكل وجود جماعات مسلحة رواندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تهديداً لأمن السكان الروانديين في المناطق الحدودية والأهالي المدنيين الكونغوليين، ومصدراً مستمراً لتعكير العلاقات بينها وبين رواندا وسبباً لاشتداد التوتر في العلاقات بين مختلف الجماعات العرقية والعناصر المسلحة في مقاطعتي كيفو. وقد توصلت البعثة إلى تعديل مفهومها لترع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ومفهومها العسكري للعمليات بما يتماشى مع هذا التقييم ومع الإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة، كما ورد بيانه في الفقرات من ١٦ إلى ٢٥ أعلاه. وعندما تشرع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح محاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عنوة، ستعيد البعثة حينها الأشخاص الراغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلية. أما الأشخاص غير الراغبين في العودة فسينظر في أمرهم من قبل حكومتهم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بصورة ثنائية، ومن طرف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إذا اقتضى الأمر.

٣٤ - ورغم المهمة المتجددة للحكومة الانتقالية فيما يتصل بتزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة/قوات إنتراهموي، بطرق من حملتها استخدام القوة إن لزم الأمر، ما زالت بعض الجهات الكونغولية والدول الأعضاء تدعو البعثة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية بالقوة. ويجب على الحكومتين المعنيتين أن تعالجا معاً مستقبل هذه العناصر غير القانونية، بما في ذلك نزع سلاحها بالقوة وتسليمها وتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفقاً للآليات القائمة. وبالنظر إلى حضورها المتزايد في مقاطعتي كيفو، ستدعم البعثة فعلاً القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفي هذا السياق، ستستخدم القوة لحماية المدنيين.

اللجان المشتركة

٣٥ - بموجب القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، كلف مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء ثلاث لجان مشتركة بهدف مساعدة الحكومة الانتقالية في مجالات إصلاح قطاع الأمن والتشريعات الأساسية والانتخابات. وبخصوص الانتخابات، فإن اللجنة الفنية الانتخابية، وهي الإطار الحالي، ستظل الهيئة الرئيسية التي ستتخذ شكلها اللجنة المشتركة التي يُعتمزم إنشاؤها. وتتألف اللجنة الفنية، التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من ممثلين عن البعثة واللجنة الانتخابية المستقلة وخبراء عرّض المجتمع الدولي

خدماتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت اللجنة الفنية للجنة الانتخابية المستقلة على إعداد مشروع القانون المتعلق بتسجيل الناخبين، وإطار عملي لإجراء الانتخابات، ومشروع القانون المتعلق بالجنسية. وفي الوقت ذاته، تواصلت اللجنة الفنية بتقديم مساعدتها المنتظمة للجنة الانتخابية المستقلة في مجالات الإدارة والسوقيات والمالية. وتتلقى اللجنة الفنية في عملها الدعم من لجنة توجيهية تتولى بالأساس تدبير "صندوق المساهمات" الخاص بالانتخابات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٦ - واتفق كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية، وهي لجنة ستأسسها البعثة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة اجتماعا ضم الجهات المانحة المهتمة لمناقشة صلاحيات هذه اللجنة التي ستقدم المشورة بشأن وضع وتنفيذ التشريعات الأساسية، بما فيها الدستور والقوانين المتعلقة بالجنسية وتسجيل الناخبين والاستفتاءات واللامركزية والانتخابات. ومن المسلم به على نطاق واسع أن اللجنة ستستفيد من مشاركة الدول الأعضاء الرئيسية ومما ستقدمه من مساعدة ودعم سياسي.

٣٧ - وستتولى اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي تضم ممثلين عن أنغولا بلجيكا وجنوب أفريقيا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن البعثة، تنسيق وتكملة المساعدة المقدمة حاليا دعما لإدماج وإصلاح الشرطة والقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الكونغولية. وستضع اللجنة على وجه التحديد خطة لادماج القوات المسلحة وإصلاحها، وتقديم المشورة الفنية وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة دعما لإصلاح قطاع الأمن. ودعت البعثة الدول الأعضاء إلى دعم عمل هذه اللجنة من خلال توفير المساعدة والخبرة الفنية. وستكون هذه التدابير، مجتمعة بمثابة الحافز المنشود لإتمام عملية إصلاح قطاع الأمن.

المفهوم العسكري المنقح للعمليات

٣٨ - في القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، أذن مجلس الأمن بزيادة قوام البعثة بـ ٩٠٠ فرد إضافي، بمن فيهم أفراد من الشرطة المدنية يصل عددهم إلى ٣٤١، وهو ما يقل بـ ٢٠٠ ٧ فرد عما أوصيت به في تقريره الخاص الثالث عن البعثة (S/2004/650). وفي هذا الصدد، قامت إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة بتعديل مفهوم البعثة العسكري للعمليات ليعكس المهام التي حددها مجلس الأمن في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤).

٣٩ - وما زالت ايتوري ومقاطعتا كيفو أقل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمنا، بينما تظل الحالة السائدة في مناطق أخرى مثل كانتغا، ومنطقتي كاساي وكينشاسا غير ثابتة

ومن الممكن أن تتقلب في أي وقت. ولذلك فإن انتشار الأفراد العسكريين التابعين للبعثة سيتركز في الشرق، مع المحافظة في الوقت ذاته على قدر من التأهب لمواجهة الأخطار في مناطق أخرى في حدود الموارد المتاحة لها. وبالإضافة إلى لواء إيتوري، سيُنشر أحد اللوامين الجديدين (من باكستان) في كيفو الجنوبية، على أن يكون مقره في بوكافو، وسيُنشر اللواء الآخر (من الهند) في كيفو الشمالية، على أن يكون مقره في غوما. وستشكل هذه الألوية الثلاثة الفرقة الشرقية التي ستتلقى أوامرها من مقر الفرقة في كيسغاني. وستشمل الفرقة أيضا لواء للاحتياط (من جنوب أفريقيا) قوامه ٨٥٠ فردا، يتألف من أربع سرايا، تكون اثنتان منهما فرقتين جاهزتين للتحرك بعد الإخطار بوقت قصير، واثنتان سيتم نشرهما للعمليات في المناطق الواقعة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لن يكون ثمة وجود عسكري دائم، وستكونان مستعدتين للتحرك بعد الإخطار بوقت قصير.

٤٠ - وقد اقتضى اتساع نطاق القيادة إنشاء مقر الفرقة هذا. ولهذا الغاية، ستتم ترقية قائد القوة إلى رتبة فريق، وسيكون قائد الفرقة برتبة لواء. وسيحتفظ قائد القوة بالقيادة الاستراتيجية الشاملة لجميع العناصر العسكرية التابعة للبعثة، أما قائد الفرقة فستوكل إليه مهمة المراقبة العملية والتكتيكية للقوات داخل منطقة العمليات التابعة له. وسيكون مراقبو البعثة العسكريون تحت قيادة وإمرة مقر اللواء الذي يعملون في مناطق العمليات التابعة له.

٤١ - وفي كينشاسا، ما زال حوالي ٩٠٠ فرد عسكري يعملون بوصفهم "القوة المحايدة"، مساهمين بذلك في النظام الأمني المتعدد المستويات الذي يتولى حماية الحكومة الانتقالية وقادتها. وستوفد كتبية إضافية (من أوروغواي) إلى كينشاسا لتعزيز صفوف هؤلاء الجنود وستعمل كقوة الاحتياط. وستظل عناصر قوة الاحتياط جاهزة للتحرك بعد الإخطار بوقت قصير، بينما تقوم في الوقت ذاته بالمهام الأمنية المرتبطة بكينشاسا. وستكون القوة المحايدة وقوة الاحتياط ووحدة للدرك تحت قيادة مقر القوة في كينشاسا.

٤٢ - وستتولى مهام القوة المحايدة تدريجيا وحدة الشرطة المتكاملة الكونغولية بعد أن تتم تدريبها الذي سيوفره لها الاتحاد الأوروبي في ربيع عام ٢٠٠٥. وبعد ذلك، ومع اقتراب موعد الانتخابات، سيعزز جنود القوة المحايدة وجودهم في منشآت البعثة ومرافقها، ويكفلون وجود محاور مفتوحة مع المحطة الجوية التابعة للبعثة، وسيضطلعون بمهام أخرى ذات صلة بالأمن في كينشاسا.

٤٣ - ومن أجل تنفيذ المفهوم العسكري الجديد للعمليات، سيتم تقليص قوام كل كتبية من الكتائب الثلاث الموجودة في إيتوري إلى ٨٥٠ فردا، لتتماشى مع كتائب المشاة الأخرى في البعثة. وسيتم أيضا تقليص عدد أفراد كتبية جنوب أفريقيا وكتبية أوروغواي، اللتين

ستعملان بوصفهما الفرقة وقوة الاحتياط على التوالي، إلى ٨٥٠ فرداً. وإضافة إلى ذلك، سيتم تخفيض عدد أفراد مقر القوة الحالي للبعثة بحوالي الثلث، إذ أن أغلبية المسؤوليات العملية ستؤول إلى مقر الفرقة. وسيتم تقليص عدد أفراد مقر القوة مرة أخرى حينما يحل أفراد مدنيون محل الضباط العسكريين العاملين في دوائر الدعم المتكامل.

التحليل المشترك للبعثة

٤٤ - بالرغم من أن البعثة تحصل على قدر هام من المعلومات المفصلة، فإنها لا تملك آلية لجمع وتحليل هذه المعلومات وفقاً لخطة استراتيجية دعماً لتحقيق الأهداف العامة للبعثة وتلبية احتياجات أفراد قيادتها العليا. وفي هذا الشأن، فإن مركز العمليات التابع للبعثة الذي يعمل على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع ويقوده حالياً العسكريون، سيعزز بموظفين مدنيين لضمان الاستمرارية وفهم العناصر السياسية للبعثة. ويتحول مركز العمليات هذا عند الحاجة إلى مركز جوهري للتحرك وقت الأزمات، حيث تضم عضويته المدنية عدداً إضافياً من الموظفين السياسيين وموظفي الإغاثة الإنسانية والشؤون الإدارية. وأنشأت البعثة أيضاً خلية التحليل المشتركة للبعثة لتعزيز قدراتها على جمع المعلومات وتحليلها ومواءمة السياسات العامة. ويتألف فريقها الأساسي من موظفين للشؤون السياسية وموظفين عسكريين يعملون بتوجيه من فريق مشرف رفيع المستوى.

تعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٤٥ - أقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي قنوات رسمية للاتصال من أجل تبادل المعلومات والتعاون في القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وتجري البعثتان عمليات مترابطة، مثل تلك المتعلقة بنقل اللاجئين الكونغوليين من بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، وتقدم كل منهما الدعم السوقي في حدود قدراتها لتنفيذ أنشطة أخرى. ويتم بصورة منتظمة تبادل المعلومات بينهما من خلال مركزيهما للعمليات وتُعقد بصورة منتظمة اجتماعات الأركان المشتركة واجتماعات التنسيق على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، تقيم البعثتان اتصالات بين الإدارات المعنية بالشؤون السياسية وحقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون الإنسانية، وستشرع عما قريب خليتا التحليل المشتركتان التابعتان لهما في إصدار تحليلات مشتركة.

أنشطة الشرطة المدنية وعمليات نشرها

٤٦ - عقدت في آب/أغسطس حلقة دراسية للشرطة الوطنية في كينشاسا بمشاركة الحكومة الانتقالية والبعثة والجهات المانحة المهتمة، وذلك لمساعدة السلطات الانتقالية على وضع خطة شاملة لإصلاح الشرطة الوطنية وتدريبها. وقد أنشئت لجنة لمتابعة توصيات هذه الحلقة الدراسية، ولكن الحكومة الانتقالية لم تعين ممثليها في هذه اللجنة إلا في يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤٧ - وفي غضون ذلك، تزايدت المساعدة الثنائية المقدمة لتدريب أفراد الشرطة. فقد واصلت حكومة فرنسا تنفيذ برنامجها لتدريب أفراد شرطة التدخل السريع. وشرع الاتحاد الأوروبي في تدريب وتجهيز وحدة الشرطة المتكاملة. وتقدم جنوب أفريقيا أيضا مساعدتها لتدريب أفراد الشرطة، مع التركيز على بناء القدرات على صعيد القيادة الوسطى للشرطة الكونغولية.

مفهوم العمليات للشرطة المدنية

٤٨ - نظرا لانعدام أعمال المتابعة المتعلقة بإعداد خطة شاملة لإصلاح الشرطة، لم تتمكن الحكومة الانتقالية من اغتنام فرصة المساعدة المقترحة في تقرير الأخير والتي تقضي بأن تشرف البعثة على تدريب عدد يصل إلى ٦ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية خلال الفترة السابقة للانتخابات. وفي هذا الصدد، ارتأت بعثة الاستعراض المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أكبر دعم فعال يمكن للبعثة أن تقدمه من أجل إصلاح الشرطة، في هذه المرحلة، هو المشورة وكسب الدعم على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، والبقاء في الوقت ذاته على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في شكل تدريب من أجل إصلاح الشرطة بصورة شاملة حينما تكون الحكومة مستعدة لذلك.

٤٩ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، ستركز المساعدة الاستشارية التي ستقدمها البعثة على ما يلي: التوعية على صعيد القيادة العليا في مجال حفظ الأمن والنظام وفق المعايير الديمقراطية من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل ومبادرات أخرى للدعوة؛ وتقديم الدعم من أجل وضع مبادرات التدريب وتنفيذها؛ وإقامة مكاتب لمستشاري الشرطة التابعين للبعثة في مقر الشرطة الوطنية ومقار شرطة المقاطعات؛ وتقديم المشورة لوضع خطط بشأن دور الشرطة أثناء الانتخابات، ودعم تنفيذ هذه الخطط؛ وتنسيق الدعم الدولي المقدم لبناء القدرات، بما في ذلك التدريب والدعم السوقي. وستواصل البعثة في الوقت ذاته إجراء مباحثات مع الحكومة والجهات المانحة بهدف توفير المساعدة في مجالي التخطيط والتدريب من

أجل الإصلاح الشامل للشرطة بمجرد أن تكون الحكومة الانتقالية جاهزة للمضي قدما في هذا الشأن. ورثما يجرى استعراض آخر، فإن عدد ضباط الشرطة المدنيين التابعين للبعثة والبالغ ١٨٢ ضابطا منتشرين حاليا يعتبر كافيا لتنفيذ الأنشطة الواردة أعلاه.

مفهوم السوقيات المنقح

٥٠ - يشكل تقديم الدعم السوقي للوحدات العاملة في منطقة تزيد مساحتها على مليوني كيلومتر مربع في ظروف طبيعية ومناخية شاقة تحديا هائلا بالنسبة للبعثة، لكنه تحد واجهته بنجاح باهر. وبفضل إيفاد عدد إضافي من الجنود بلغ ٩٠٠ ٥ فرد وإنشاء مقر لواء الفرقة في كيسنغاني، شرعت البعثة في إعادة تشكيل هيكلها التنظيمي الإداري بغية زيادة فعالية دعمها السوقي. وسيتم هذا الأمر على العمل بمبدأ اللامركزية في مجال المحاسبة المالية وتخطيط العمليات وتخصيص الموارد والدعم الذي سيسمح لها باكتساب قدر أكبر من المرونة واستجابة آنية للأنشطة العملية والتكتيكية التي تضطلع بها عناصر البعثة، وخاصة عملياتها العسكرية.

٥١ - وعلى صعيد الإدارة العليا، ستقيم البعثة مكتب نائب مدير الإدارة في مقر الفرقة في كيسنغاني، وتفوض له السلطة اللازمة لتخطيط العمليات وتقديم الدعم وتخصيص الموارد المالية والمادية. كما ستفوض البعثة قدرا أكبر من السلطة المالية والتنفيذية لمكاتبها الإدارية الإقليمية الموجودة في بونيا وبوكافو وغوما وكينشاسا.

خامسا - حقوق الإنسان وحماية الطفل

حقوق الإنسان

٥٢ - خلال الفترة المستعرضة، لم تتحسن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالجهود المبذولة لمعالجة قضية الإفلات من العقاب - مثل إعادة فتح محاكمة انكورو، أمام محكمة عسكرية، على جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ - لم تقترب بالتزام حقيقي من جانب الحكومة الانتقالية بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة أو الحيلولة دون حدوثها أو حتى إدانتها. وفي هذا الشأن، أحبط ما بذلته وزارة حقوق الإنسان من جهود حتى الآن من أجل إنصاف ضحايا الأحداث التي وقعت في قريتي سونغو مبيو وبونغدانغا (خط الاستواء) يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث ورد أن كتيبة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قامت باغتصاب ما يزيد على ١٠٠ امرأة وطفلة.

٥٣ - ولم يكتمل حتى الآن إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة، المطلوبين بموجب الاتفاق الشامل والجامع. وشابت عملية تعيين ١٣ عضوا إضافيا في لجنة الحقيقة والمصالحة مخالفات أثرت في استقلاليتها كمؤسسة. وإضافة إلى ذلك، لم يبذل جهد يذكر لتعزيز نظام العدالة وتحسين ظروف الصحة الأساسية في السجون ومراكز الاعتقال الأخرى، حيث لا تحصل غالبية السجناء على الأكل ولا تتلقى الرعاية الطبية.

٥٤ - وما زال سكان إيتوري عرضة لأعمال القتل والعنف على نطاق واسع، خاصة العنف الجنسي، على أيدي جميع الميليشيات التي تقوم بعمليات في هذه المنطقة بدون استثناء. ويبدو أن إقليم ماهاغي وكباندروما استهدفا بشكل خاص. فعلى بحيرة ألبير، تتحمل قوات المقاومة الوطنية بإيتوري، واتحاد الوطنيين الكونغوليين بقدر أقل، المسؤولية عن أعمال القرصنة التي يتعرض لها الصيادون المحليون الذين يجري في كثير من الأحيان اختطافهم ويحتفظ بهم كعبيد، حينما لا يقتلون. وفي تلك المنطقة، تعاني المرأة من العبودية، شأنها في ذلك شأن الرجل. وانطلاقا من هذه الخلفية، تواصل البعثة دعم أعمال الهيئة القضائية لإيتوري، التي يواصل قضائها، رغم التهديدات المستمرة ضدهم، التحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة ومتابعتهم قضائيا ومحاكمتهم. وفي هذا الشأن، أعربت البعثة عن قلقها لأن الحكومة الانتقالية لم تحرك ساكنا لمحاسبة توماس لوبانغا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها اتحاد الوطنيين الكونغوليين الذي يتزعمه، والذي اعترف به كحزب سياسي، بالرغم من استمرار اختطافه المدنيين الأبرياء، وقيامه كذلك في أيلول/سبتمبر باختطاف ضابط عسكري تابع للبعثة.

٥٥ - وتستمر الاعتداءات أيضا في مقاطعتي كيفو وفي منيميا وكاتنغا والمقاطعة الشرقية على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعدة ميليشيات. وتنتشر أعمال العنف الجنسي وتعرض أفراد ألبانيامولانج العائدون واللاجئون الآخرون للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. وأبلغ عن حدوث اعتداءات ضد السكان المحليين على أيدي الحرس الرئاسي في كندو وكيسنغاني ولوبومباشي وكينشاسا.

٥٦ - وخلال الفترة السابقة للانتخابات، أقامت البعثة قاعدة بيانات لانتهاكات حقوق الإنسان واتخذتها وسيلة للرصد. كما نظمت حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية لتوعية الكونغوليين والسلطات الكونغولية بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك دورات تدريبية بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي في غوما ولوبومباشي، وبشأن إقامة العدل في كاليمي، وبشأن مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة في غوما وكيسنغاني.

حماية الطفل

٥٧ - على الصعيد الوطني، واصلت البعثة تيسير مشاركة المسؤولين الوطنيين ومسؤولي المقاطعات في حلقات العمل المنظمة بشأن موضوع حماية الطفل، كما واصلت زيارة مؤسسات الاعتقال. وتعاونت البعثة، وشركاؤها المعنيون بحماية الطفل، مع البرلمان والوزارات الحكومية المعنية للتشجيع على استحداث إطار قانوني لحماية الطفل، بما في ذلك الأحكام الدستورية والتشريعية التي من شأنها أن تعالج موضوع حقوق الطفل وتدعم البرامج الخاصة بالأطفال الضعفاء.

٥٨ - وما زالت مقاومة بعض القادة العسكريين للإفراج عن الأطفال من الجماعات المسلحة، وإعادة تجنيدهم في مناطق أخرى، مستمرة بالرغم من استمرار أنشطة التوعية واستحداث هياكل لإعادة إدماج الأطفال الذين تم تسريحهم. وبالرغم من هذه العقبات، تم نزع سلاح ما يزيد على ٣٠٠٠ طفل وتم تسريحهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

سادسا - الحالة الإنسانية

٥٩ - ظلت الحالة الإنسانية متقلبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة في مقاطعتي كيفو حيث ما زالت تتضح انعكاسات مقتل ١٥٢ لاجئا من البانيامولانج في مركز كاتومبا للعبور في بوروندي يوم ١٣ آب/أغسطس. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، وجد حوالي ٣٦٦ لاجئا أنفسهم محاصرين لمدة ثلاثة أيام في المنطقة الحرام بين حدود بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بعد أن أغلقت سلطات كيفو الجنوبية نقطة الدخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل تدخل وفد حكومي رفيع المستوى كان على رأسه نائب وزير الداخلية، سُمح لهم يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بدخول جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقلوا إلى مخيم للعبور في أوفيرا. غير أن هذه المجموعة قوبلت أثناء عملية نقلها باحتجاجات عنيفة من جانب السكان المحليين. وقامت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحماية اللاجئين وتيسير المساعدة الإنسانية من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجهات أخرى في مركز العبور هذا. وقد أعيد توطين جميع هؤلاء اللاجئين قبل ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٠ - ووقع حادث مماثل في الفترة ما بين ٧ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر حينما رفض مرة أخرى دخول مجموعة أخرى تتكون من حوالي ١٦٠٠ لاجئ من البانيامولانج من بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل مساعدة نفس الوفد الحكومي الرفيع المستوى، أعيد هؤلاء اللاجئون إلى وطنهم يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر. والعبر المستخلصة

من هذه التجارب، شرعت الحكومة الانتقالية، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في عملية تخطيط منسق لعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم. وفي أماكن أخرى من البلد، شرعت المفوضية في إعادة ٣٠٠٠ لاجئ كونغولي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تعزم إعادة ٥٨٠٠٠ لاجئ كونغولي من الكونغو.

٦١ - ونجم أيضا عن التوترات التي شهدها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عدد من حركات نزوح السكان داخل البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي منتصف أيلول/سبتمبر، فر عدد يقدر بـ ١٠٠٠٠ شخص من المنطقة المجاورة لنيامبوي في كيفو الجنوبية، وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، شُرد ما يزيد على ٤٥٠٠ شخص في منطقة مانغورينديجيا في كيفو الشمالية. وفي أعقاب المناوشات التي حدثت بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعناصر المنتمية للتجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية - غوما السابق في كانيايونغا ومواقع أخرى في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وردت أنباء عن تشريد أعداد أخرى هائلة من الناس.

٦٢ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، انطلقت عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٥ لفائدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تمثل مشاريع تناهز قيمتها ١٨٥ مليون دولار وترمي إلى توفير المساعدة الفورية المنقذة للحياة والحد من ضعف السكان ودعم عملية الانتقال نحو التنمية.

سابعاً - الإعلام

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت البعثة أنشطتها المتعلقة بتوعية المجتمع. ونشرت ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ ملصقة و ٢٠٠٠٠ مجلة تدعو إلى المصالحة الوطنية، ووهبت ٦٥٠٠٠ دفترًا لأطفال المدارس في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونظمت حملات إعلامية لتفسير دورها وولايتها. وأعدت البعثة أيضا خطة عمل للتربية الوطنية خلال الفترة الانتخابية، وذلك عن طريق الاستعانة بالبرامج الإذاعية والرسائل الإخبارية الشهرية باللغات الوطنية.

٦٤ - ومنذ ١٧ أيلول/سبتمبر، عززت إذاعة أو كابي قدرتها على البث عن طريق استحداث خدمة البث المباشر على شبكة الإنترنت وبرامج ومجلات جديدة تتناول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا المرأة والشباب. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت البعثة وحدة إذاعية متنقلة إلى كيفو الشمالية لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. كما أنتجت شريطا وثائقيًا عن أزمة

بوكافو التي اندلعت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وأنتجت مع شريك دولي شريطاً عن العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنتجت شريط فيديو للمساعدة على توعية أفراد البعثة بمدونة قواعد السلوك الخاصة بهذه الأخيرة، وبسياسة عدم التسامح على الإطلاق مع مرتكبي الاعتداء الجنسي.

ثامنا - مدونة قواعد سلوك موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٥ - ما برحت البعثة والأمانة العامة للأمم المتحدة تتابعان عن كثب مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خلص تحقيق أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن سوء السلوك الجنسي في بونيا إلى إثبات ٨ من بين قرابة ٧٢ ادعاء. وتتصل أغلبية هذه الادعاءات بطلب خدمات المومسات، وهو ما يشكل خرقاً لمدونة قواعد السلوك. وتجري حالياً متابعة جميع هذه الحالات لكفالة اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة.

٦٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد إلى البعثة فريق مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية للنظر في مزاعم محددة وردت ضد عدة موظفين مدنيين في مناطق أخرى تعمل بها البعثة، سبق أن تم إيقافهم مؤقتاً عن الخدمة ريثما يُجرى مزيد من التحقيقات. ويعمل الفريق حالياً على وضع الصيغة النهائية لتقريره. وفي الأثناء، أوفدت إلى هذا البلد العناصر الأولى من فريق أكبر، ترأسه الأمانة العامة للمساعدة لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أنجيلا كين. وسيبت الفريق، الذي يضم محققين رفيعي التخصص في شؤون الشرطة المدنية، في ما تبقى من مزاعم ضد الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة. وفي الوقت ذاته، تضع البعثة وشركاء آخرون للأمم المتحدة تدابير لتوفير المساعدة الطبية والنفسية الفورية لضحايا أي اعتداء، بينما تواصل البعثة تنفيذ حملة إعلامية قوية داخل صفوفها.

٦٧ - وفي أعقاب هذه الأعمال، أوقف عدد من الموظفين عن العمل في انتظار اكتمال التحقيقات. وإضافة إلى ذلك طُرد من البعثة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر موظف مدني دولي وتجري حالياً محاكمته في بلده الأصلي بتهمة الاغتصاب والاعتداء الجنسي واستدراج فتيات قاصرات للبقاء وحيارة صور خليعة لقاصرات.

٦٨ - ونتيجة لهذه الحوادث المؤسفة، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الإدارات في مقر الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات وسبل التصدي لمزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين الموجهة ضد أفراد حفظ السلام، ولمعالجة قضايا الوقاية والدعوة وقضايا السياسة العامة

الطويلة الأجل. وقد بينتُ بوضوح أن موقفني من الاستغلال والاعتداء الجنسيين هو عدم التسامح إطلاقاً وبدون استثناء، وأنا مصر على تنفيذ هذه السياسة بأكبر قدر من الشفافية. ومن هذا المنطلق، طلبت في تموز/يوليه إلى الممثل الدائم للأردن، الأمير زيد رعد زيد الحسين، أن يعمل مستشاراً لي لمعالجة مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبة من قبل جميع فئات الموظفين في إطار بعثات حفظ السلام. وقد زار جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر للاطلاع عن كثب على طبيعة هذه المشكلة وسيواصل مساعدتي على وضع استراتيجية شاملة لمنع حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما ليس في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضاً في جميع عمليات حفظ السلام في كافة أنحاء العالم.

تاسعا - الجوانب المالية

٦٩ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٥٨ بـ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن تعتمد لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠٠ ١٢٣ ٧٠٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتغطي الموارد التي أقرتها الجمعية العامة للبعثة تكاليف الإنفاق عليها استناداً إلى مفهوم العمليات والقوام المأذون بهما للوحدات والشرطة المدنية الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وستقدم الاحتياجات الإضافية من الموارد للبعثة الناجمة عما قرره المجلس في قراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤) القاضي بزيادة القوام المأذون به للبعثة بـ ٩٠٠ فرد، إلى الجمعية خلال الجزء الأول من دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة في أوائل عام ٢٠٠٥. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كانت المساهمات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة بمبلغ ٣٧٤,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع المساهمات المقررة المتأخرة لفائدة جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٤,٣٨٢,٢ مليون دولار.

٧٠ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تلقت تبرعات تصل إلى ١,٤ مليون دولار أنفق منها حتى الآن ٠,٩ مليون دولار. وبخصوص الصندوق الاستئماني لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٣، فقد بلغت النفقات ٠,٣٢ مليون دولار خصصا منها التبرعات البالغة ٠,٣٥ مليون دولار.

عاشرا - الملاحظات

٧١ - إن العملية الانتقالية تتقدم صوب الانتخابات بنسق مطرد وإن كان بطيئا، ولكن لا تزال ثمة تحديات هائلة. فالحالة الأمنية في الشمال والصعوبات التي يطرحها وجود تحالف للمتحاربين السابقين بالنسبة للحكم تتفاقم بسبب الآثار المدمرة للحرب على النسيج الاجتماعي والهياكل الأساسية المادية للبلد. وفي هذه المرحلة، يجب على الأطراف أن تولي كل اهتمامها لتقاسم النفوذ الفعلي والتغلب على انعدام الثقة الذي لا يزال يعرقل توحيد البلد توحيدا حقيقيا. وعلى الأطراف الكونغولية أيضا أن تتخذ الخطوات اللازمة لتؤكد للشعب أن الانتخابات ستجرى بطريقة شفافة وفي مناخ خلو من العنف السياسي. وفي هذا الصدد، أهيب بالأطراف أن تعمل على جعل المداولات المقبلة بشأن الدستور والقوانين الانتخابية تفضي إلى نظام حكم يكفل الشمول والمشاركة على نطاق واسع.

٧٢ - وتظل حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق الشديد. ومن الأمور غير المقبولة في إيتوري تواني الحكومة الانتقالية على البت في قضية توماس لوبانغا زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين الذي اختطف أحد جنود البعثة ويوجه باستمرار تهديدات بالقتل إلى موظفي البعثة والأفراد المرتبطين بها؛ والتقارير التي تفيد بتورط جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أحث الحكومة الانتقالية على أن تعلن بكل حزم لجميع المعنيين أنها ستحاسبهم على انتهاكات حقوق الإنسان.

٧٣ - وبالرغم من إحراز قدر من التقدم الواضح فيما يتصل ببسط سلطة الدولة، لا يزال يتعين ترسيخ الحكم المحلي المتسم بالشفافية والمشاركة في كثير من المناطق. وقد تعرقلت هذه العملية بسبب نقص الهياكل الأساسية وعدم دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بانتظام والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، أهيب بالحكومة الانتقالية أن تكفل استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة تعود بالفائدة على الشعب الكونغولي بأسره.

٧٤ - ولا تزال المصاعب التي تواجه إصلاح قطاع الأمن شاقة، ليس فقط بسبب التحدي المتمثل في بناء الثقة والتماسك بين الأطراف، وإنما أيضا بسبب ضرورة أن يتوصل المجتمع الدولي إلى وسيلة يساعد بها فعلا على إصلاح قطاع الأمن في مجتمع خارج من صراع. وفي هذا الصدد، أرحب بجهود الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية من أجل استحداث وسيلة لتقدم الدعم المالي والمادي اللازم لإدماج الجهاز العسكري وإصلاحه. ويثلج صدري أيضا التقدم المحرز مؤخرا صوب اعتماد نهج دولي أكثر تنسيقا إزاء دعم العملية الانتقالية

العامّة. وإضافة إلى ذلك، فبفضل العمل الجيد الذي أنجزته اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، تم الآن إنشاء اللجان المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية وإصلاح قطاع الأمن. وستساعد هذه اللجان في جعل المساعدة التقنية والمالية الدولية تستهدف الجوانب الأساسية للعملية الانتقالية اللازمة لعقد الانتخابات وتنشئة مجتمع يسوده الاستقرار.

٧٥ - وللأسف، لا يزال يتعين على جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم التام اللازم للحكومة حتى تتخذ الإجراءات الضرورية لتهيئة ظروف آمنة في الشمال. ومن الخطوات الهامة إلى الأمام الاتفاق الثلاثي الذي تم بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع ١١ من رؤساء دول المنطقة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن تصريحات رواندا مؤخراً بشأن احتمال نشر جنودها من جانب واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتزعم سلاح عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/قوات إنتراهموي كان لها أثر سلبي على الحالة الأمنية في الشرق. وإنني أدرك تماماً انشغال رواندا إزاء وجود عناصر متبقية من مرتكبي الإبادة الجماعية خارج حدودها، وأرحب بما صرحت به مؤخراً من أنها ستعمل مع الحكومة الانتقالية والبعثة على تعزيز قدراتها لحسم هذه القضية. وفي هذا الصدد، أناشد حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتعاوننا بالكامل في إطار آلية التحقق المشتركة. فبسط سلطة الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل سلمي ومنسق جيداً على كافة أنحاء إقليمها لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على رواندا. وفي إطار روح المصالحة، أحث على التعاون التام بين هاتين الحكومتين لكفالة عودة السلام إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أهاب بأوغندا أن تؤدي دوراً إيجابياً في مساعدة الحكومة الانتقالية على بسط نفوذها في جميع أنحاء إيتوري.

٧٦ - وإنني ممتن لمجلس الأمن لقراره الإذن بزيادة جزئية في قوام البعثة بـ ٩٠٠ فرد. وقد بدأ فعلاً نشر هؤلاء الأفراد وسيؤدون دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار في مقاطعتي كيفو ودعم نزع سلاح المقاتلين الأجانب المسلحين. وسيكفل الإصلاح العسكري والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي تقوم بها البعثة حالياً الاستفادة المثلى من هذه الموارد القيّمة. بيد أنه يظل يساورني القلق من أنه مع تقدم الحملة الانتخابية سوف تندلع أعمال عنف في مناطق أخرى من البلد تتسم بانعدام الاستقرار. ولذلك أعتزم أن أعرض على مجلس الأمن توصيات أخرى في هذا الخصوص في سياق تقريرتي المقبل.

٧٧ - وإنني أثنى على عمل آلاف الرجال والنساء في البعثة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة الذي يتفانون وغالباً ما يعرضون حياتهم للخطر من أجل مساعدة الشعب الكونغولي على

استعادة السلام في بلده. إن عملهم الجيد وسمعتهم الطيبة وُضعا على المحك بسبب بعض الأفراد الذي تورطوا في الاستغلال الجنسي لنساء وفتيات ضعيفات الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤسفني أن أشير، في هذا الصدد، إلى وجود أدلة واضحة على حدوث أشكال صارخة من السلوك المعيب. وهذا أمر مخجل بالنسبة للأمم المتحدة وأنا مستاء لحدوثه. وإني ومثلي الخاص ملتزمان بكفالة تصرف جميع موظفي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لأعلى معايير السلوك. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أي موظف من موظفي الأمم المتحدة يثبت خرقه لمدونة قواعد السلوك ستُتخذ ضده إجراءات تأديبية شفافا وعاجلة. وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص، ويليام لاسي سوينغ، ورجال البعثة ونسائها على تفانيهم في خدمة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.